



Research Article

أسلوب النصب على القطع في القرآن - (دراسة دلالية عند علماء التفسير والبيان)

The Method of (Al-nasb) on (Al-qate') in the Qur'an (A Semantic Study from Interpretation and Language Scholars' Point of View)

أ.م. د ضحي محمد صالح¹ ، عمر حسن يوسف²

¹أستاذ مادة التفسير والدراسات العليا / جامعة بلوفا - تركيا

² طالب دكتوراه /قسم التفسير-كلية العلوم الإسلامية-جامعة بلوفا -تركيا

الملخص:

اللغة العربية هي لغة البيان، وقد شرفها الله بنزول القرآن على أساليب أهلها في الخطاب والبيان. وقد شهدت إبان نزول القرآن قمة النضج الذي أهلها لمقابلة التحدي في أن يأتوا بحديث من مثل القرآن، فكان العجز. فقد كان النظم المتحدى به غاية في الفصاحة والبيان، أعجز البلغاء وأرباب البيان وأدهش السامعين وأخذ بلباب العقول وتلايبب القلوب وكأن السحر جزلةً ونظمًا. وكان من دواعي البحث في هذا البيان العالي أن أدلو بدلوي في الكشف عن أسلوب من أساليب القرآن حيث أخذ بسمعي ما يجيء فيه الاسم المفرد مخالفًا لما سبقه في النظم إعرابًا، فهو على النصب تلاوة، وكأنه جملة بحالها، مع كونه مفردًا قد تفرد بدقة متناهية من لفظ السياق، فشدّ بتفرد الأسماع و قرع الأذهان للمعنى المخصوص المراد.

وهذا الأسلوب أسلوب واسع استخدمه العرب في كلامهم وعرفوه، ولا مطعن فيه من جهة الإعراب، جاء هذا المصطلح تارةً باسم مصطلح أسلوب النصب على القطع، وجاء تارةً أخرى باسم أسلوب النصب على المدح والذم، وجاء تارةً أخرى باسم أسوب النصب على الاختصاص، وسبب قطع النعت عن الوصفية فهو عائدٌ لأمر بلاغيّ خاص، حتى يُؤدّي المعنى الجديد بصورة أقوى منها في حالة عدم القطع. وتتمثل هذه الصورة في إظهار المدح أو الذم أو الترخيم، والعرب تنصب على المدح وعلى الذم كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام، ومن شأن العربي إذا أراد التنبيه على ما يريد من مدح أو ذم أو ترخم، خالف ما اعتيد من طرائق التعبير الشائعة المألوفة، فقطع النعت عن المنعوت، فلم يتبعه في الإعراب. فإذا كان المنعوت مرفوعاً أتى بالنعت منصوباً.

تلخصت مشكلة البحث، بالتساؤلات الآتية: ما الغرض من النصب على القطع؟ وهل هو أسلوب من أساليب العرب عهدته في الخطاب؟ وهل لهذا الأسلوب أثر في تنشيط ذهن السامع وإيقاظ حسه؟ وما المعاني المتأتية من هذا القطع؟ ولم اختير هذا اللفظ على وجه الخصوص؟ وهل له علاقة بمحور السورة من حيث المعنى؟ وكيف لنا أن نتعامل مع الآثار الواردة في تخطيء هذا الأسلوب وأن العرب ستصلحه بأستنها؟ وبناء عليه سيكون البحث مشتملاً على المبحث اللغوي

Corresponding Author: Dhuha
Mohamed Saleh; Email:
dr.dhuha76@gmail.com

Published 13 March 2023

Publishing services provided
by Knowledge E

© Dhuha Mohammed Salih
Omar Hasan Yousif. This article
is distributed under the terms of
the Creative Commons

Attribution License, which
permits unrestricted use and
redistribution provided that the
original author and source are
credited.

Selection and Peer-review
under the responsibility of the
AICHS Conference Committee.

OPEN ACCESS

الدلالي، والبياني البلاغي عند علماء التفسير والمعاني. وقد قسمنا البحث على أربعة مطالب يسبقها تمهيد وتعقبها خاتمة أودعنا فيها خلاصة البحث.

أما منهج البحث فكان استقرائياً وصفيًا تحليليًا. وأما المصادر، فلكتب اللغة والمعاني القديمة النصيب الأوفر، زيادةً على كتب التفسير والبيان القرآني، علماً أنه لا توجد دراسات سابقة في موضوع القطع؛ لذا كان جل اعتمادنا على كتب الأسبقين سائلين المولى عز وجل السداد والقبول.

الكلمات المفتاحية: النصب على القطع، المدح والذم، الاختصاص، دلالة الإعراب، السياق.

Dr. Dhuha Mohammed Salih and Omar Hasan Yousif

islam ilimler fakültesi, Yalova Üniversitesi, turkya

Abstract

The Arabic language is the language of eloquence, and God Almighty has honored it with the revelation of the Qur'an on the methods of its people in discourse. And when the Qur'an was revealed, it witnessed the peak of maturity that made it fit to challenge the eloquent Arabs with a hadith like the Qur'an. The Arabs were unable to come up with fluent words that were similar to the Qur'an.

The language of the Qur'an being challenged was extremely graceful, the most incapable of rhetoric, astonishing the listeners, and capturing minds and hearts as if it were magic because it is eloquent. For this reason, we aspired to reveal one of the methods of the Great Qur'an that came by the methods of the Arabs in eloquence and speech, which is where the singular noun contradicts what preceded it in the systems in syntax. As if it was alone in the systems.

This method was called (the exception to the exclusion), and it is a broad method used by the Arabs in their speech, with the name "Al-nasb for exclusion," sometimes "by Al-nasb depending on praise and slander," and sometimes "by Al-nasb by specialization."

The reason for cutting the adjective from the descriptive is due to a special rhetorical reason in which the new meaning is performed more strongly, and is represented in showing praise, slander, or mercy by specifying the word from the context and not following it in an expression similar to it in the style of attention used by the Arabs, to alert the mind of the listener and activate it for the speech delivered. When the Arabs focus on praise and vilification, they want to single out the praised and the blameworthy to specialize in them. If the Arab wants to draw attention to what he wants of praise, slander, or mercy, he goes against what is accustomed to the common and familiar

ways of expression, so he cuts the adjective from the participle, and does not follow it in the expression.

The solution to the research problem is summarized by questions, including, What is the purpose of (Al-nasb) on (Al-qate')? Is it a style of the Arabs accustomed to the speech? What are the meanings that came from (Al-qate')? How can we deal with the opinions that say this way is wrong? Why were some Qur'anic words chosen in particular? What are the rhetorical cases for this method?

The study required that the research be divided into four sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion, in which we followed the inductive-analytical method.

As for the sources, books on language, grammar, and meanings had the largest share, in addition to books on the interpretation of the Qur'an.

Keywords: (Al-nasb) on (Al-qate'), accusative based on praise and slander, accusative based on mistake, indication of expression, indication of context, rhetorical methods

التمهيد:

اكتسبت اللغة العربية أهميتها الأولى كونها لغة القرآن، وهي اللغة التي اختارها الله عز وجل ليقوم بها الحجة على الكفار، فكانت معجزة خالدة، فيها من البيان الكثير. وتتميز هذه اللغة بطريقة لفظها، فاللفظ: هو الطريقة التي تُنطق فيها الكلمات، وتُلفظ الكلمات بالاعتماد على استخدام الحركات اللغوية، ويُطلق عليها التشكيل. ويتغير اللفظ الخاص في كل كلمة بناءً على طبيعة تشكيلها؛ أي في الحركات المكتوبة على حروفها، كما أنّ اللفظ يشمل التهجئة الخاصة في الحروف، والتي يتعلمها كل إنسان يُريد تعلم اللغة العربية؛ حتى يسهل عليه إدراكها وفهمها، والتعامل مع كلماتها وصياغة جملها بطريقة صحيحة، ولكن اختلف هذا اللفظ عند بعض العلماء، فكان بعضهم يميل للمنطق والفلسفة؛ لذلك فإنهم يستنبطون القواعد من الشواهد الصحيحة ويضعون قواعد مطردة، وما خالفها فهو شاذ، أو نادر، أو ضرورة، أو ضعيف، أو مؤول. بينما اعتمد البعض الآخر على السماع، وتوسعوا فيها توسعاً كبيراً، فكانوا يجعلون أي مسموع قياسي، ويضعون قاعدة عليه، كما أنهم يستشهدون بكل المسموع حتى إن كان شعراً مجهولاً، واستشهدوا بالقراءات القرآنية سواء أكانت شاذة أم آحاداً أم صحيحة متواترة، وبالآحاد النبوية، وبالأمثال، وبأقوال العرب، ويقيسون على ذلك، ومن ضمن هذا الاختلاف في الألفاظ: مسألة النصب على القطع.

هذا الأسلوب أسلوب واسع استخدمه العرب في كلامهم، ولا مطعن فيه من جهة الإعراب، وهو مصطلح كوفي استعمله الكسائي والفرّاء والطبري -رحمهم الله- في مصنفاتهم، وقصدوا به معنى واحداً، وقد توسع فيه من جاء بعدهم فادخلوا فيه النصي على المدح أو الذم أو الاختصاص.

ووجه وروده عن العرب أنهم سمعوا بيتين للخرنق بنت هقان من بنى سعد بن ضبيعة، رهط الأعشى فيه هذا الأسلوب

تقول فيه:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجزر

النازليين بكل معترك ... والطيبين معاقد الأزر(1)

على معنى اذكر النازلين، رفعه ونصبه على المدح. وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين، وكله واحد جائز حسن. وقد ورد في الأثر أن هنالك من طعن فيه وأنه لحن في اللغة(2)، وعلى ذلك عقب الزمخشري فقال: "وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل-أي الصحابة- كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذنب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة ليسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم." (3). وقد عقب الشيخ ابن عاشور على قول الزمخشري بقوله: "إنّ تكرره --أي في الكتاب-وتقارب الكلمات يربأ به عن أن يكون خطأ، أو سهواً، وهو بين كلمتين مخالفتين إعرابه"(4).

المطلب الأول: مصطلح أسلوب النصب على القطع وأسبابه:

الأسلوب في اللغة: يُقَالُ لِلسُّطْرِ مِنَ النَّحْلِ: أَسْلُوبٌ. وكلُّ طريقٍ ممتدٍّ، فهو أسلوبٌ. قَالَ: وَالسُّلُوبُ الطَّرِيقُ، والوجهُ، والمذهبُ؛ يُقَالُ: أَنْتُمْ فِي أَسْلُوبٍ سَوْءٍ، وَيُجْمَعُ أَسَالِيبٌ. وَالسُّلُوبُ: الطَّرِيقُ تَأْخُذُ فِيهِ. وَالسُّلُوبُ، بِالضَّمِّ: الفَنُّ(5). أما النَّصْبُ في اللغة: فهو "ضِدُّ الرَّفْعِ في الإعراب"(6). وهو أن يأتي الاسم بعلامة إعراب تدل على النصب، كالفتحة أو الياء أو الكسرة.

وأما القطع في اللغة: فهو من "قَطَعَ" فَالْقَافُ وَالطَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاجِدٌ، يُذَلُّ عَلَى صَرْمٍ وَإِبَانَةٍ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ. يُقَالُ: قَطَعْتُ الشَّيْءَ أَقَطَعُهُ قَطْعًا(7).

ومنه ما جاء في تفسير قوله تعالى (الذين يؤمنون بالغيب) البقرة/3 في آلية القطع رفعا ونصبا(8).

النصب على القطع في الاصطلاح: لم نجد له تعريفاً مفصلاً عند العلماء المتقدمين ، وقد عرفه المتأخرون ومنهم الأستاذ عباس حسن (ت: 1398هـ) فقال: "إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة، فإنه يجوز دائماً في الثاني والثالث -إن وجد- "القطع" وهو المخالفة للأول في حركته الإعرابية، والانفصال عنها إلى ما يخالفها في الرفع، أو النصب، بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول، فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده إلى الرفع. وإن كان الأول مجروراً جاز فيما بعده القطع إلى الرفع(8)، أو: القطع إلى النصب"(9). وملخص ما سبق في القطع أنه: مخالفة الثاني والثالث لعلامة الاسم الأول، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز في الباقي النصب فقط على القطع، مع إعراب المقطوع مفعول به لفعل محذوف. وإذا كان الأول منصوباً جاز القطع في الباقي إلى الرفع، أو إلى النصب، مع إعرابه في كل حالة بما يناسبها، وتقدير العامل الملائم له .

ويبين لنا من هذا التعريف أن النصب على القطع هو الاسم المفرد المنصوب أو المرفوع على القطع، نكرة و ليس بجملة، يأتي بعد كلام تام يصلح فيه الاستئناف ويصلح أن يكون هذا المقطوع نعتاً لما قبله إذا لم يكن ضميراً. ومحل عنايتنا في هذا البحث هو النصب .

وقد جاء هذا المصطلح تارةً باسم مصطلح أسلوب النصب على القطع، وتارةً بأسلوب النصب على المدح والذم، و أخرى بأسلوب النصب على الاختصاص، كما سيتبين لنا في هذا البحث.

أما من حيث الإعراب فالنعت ينقطع عن تبعية الاسم السابق له، ولا يعود تابعاً له في الإعراب، فيعربُ إعراباً آخر. وسبب قطع النعت عن الوصفية فعائدٌ لأمر بلاغيٍّ خاص، حتى يُؤدِّي المعنى الجديد بصورة أقوى منها في حالة عدم القطع. وتتمثل هذه الصورة في إظهار المدح أو الذم أو الترحم أو الاختصاص للمذكور.

المطلب الثاني: أسلوب النصب على القطع في القرآن الكريم:

وينقسم هذا الأسلوب على ثلاثة أقسام في كتب السابقين:

1- أسلوب النصب على القطع:

في قوله تعالى: {وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [البقرة: 135]: {بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً} إن نصبها ب (نكون) كان صواباً وإن نصبتها بفعل مضمر كان صواباً كقولك بل تتبع {ملة إبراهيم} " (10).

{بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ} "انتصب، لأن فيه ضمير فعل، كأن مجازه بل اتبعوا ملة إبراهيم، أو: عليكم ملة إبراهيم" (11). قال السخاوي في تفسير القرآن العظيم "وفي إعراب حنيفاً أوجه أخرى، منها: النصب بإضمار فعل، أي: تتبع حنيفاً، وقدره أبو البقاء العكبري ب"أعني"، وهو قول الأخفش الصغير وجعل الحال خطأ. النصب على القطع، وهو رأي الكوفيين، وكان الأصل عندهم: إبراهيم الحنيف، فلما نكره لم يمكن اتباعه. النصب على الحال من ملة وتكون حالا لازمة؛ لأن الملة لا تتغير عن هذا الوصف" (12).

وفي قوله تعالى: {شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ} [البقرة: 185] "وصف القرآن، فقال: {هُدًى لِلنَّاسِ} من الضلالة، وهي في محل النصب على القطع؛ لأن {القرآن} معرفة، و{هُدًى} نكرة. {وَبَيِّنَاتٍ} من الحلال والحرام، والحدود والأحكام {مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ} الفصل بين الحق والباطل" (13).

وقوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [آل عمران: 18] فقائماً "هو نصبٌ على القطع؛ لأنه نكرةٌ نُعتت بها معرفة" (14).

وقوله تعالى: {طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ * هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ} [النمل: 2] "بيان: من الضلالة لمن عمل به، وِبُشْرَى: بما فيه من الثواب للمصديقين به أنه من عند الله وفي محلها من الإعراب وجهان، أحدهما: الرفع على خبر الابتداء، أي: هو هدى، وإن شئت على حذف حرف الصفة، أي: فيه هدى، ويجوز أن يكون الخبر في قوله تعالى: {لِلْمُؤْمِنِينَ}، والثاني: النصب على القطع والحال، ويحتمل أن يكون نصباً على المصدر، تقديره: يَهْدِي هُدًى، وَيُبَشِّرُ بُشْرَى" (15). وفي قوله تعالى: {لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً * مَلْعُونِينَ أَيْمًا نَقُوفُوا أُخَذُوا وَقَتَلُوا نَقْتِيلاً} [الأحزاب: 60-61] "نصب (ملعونين) لأن في الآية قبلها ذكرهم (أي أصحاب الحال) معرفة، و (ملعونين) نكرة" (16).

وقوله تعالى: {كِتَابٌ فَصَّلْتُ آيَاتَهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [السجدة: 3] تنصب [قرآناً] على الفعل، أي: فصلت آياته كذلك، ويكون نصباً على القطع لأن الكلام تام عند قوله: (آياته) [?]

وعليه نقول: إن الكلام إذا تم، جاز أن يكون مقطوعاً عن سابقه، فينصب اللفظ على القطع.

2- أسلوب النصب على المدح والذم

أولاً: النصب على المدح

في قوله تعالى: { وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ } [البقرة: 177] قال {والصابرين} وفي نصبها أربعة أوجه: قال أبو عبيدة: نصبها على تطاول الكلام ومن شأن العرب أن تغير الإعراب إذا طال الكلام والنسق ومثله في سورة النساء {والمقيمين الصلاة} (النساء: 162)، وقيل معناه أعني الصابرين، وقيل نصبه نسقا على قوله ذوي القربى أي وأتى الصابرين. وقال الخليل: نصب على المدح والعرب تنصب الكلام على المدح والذم كأنهم يريدون أفراد الممدوح والمذموم فلا يتبعونه أول الكلام وينصبونه، فالمدح كقوله تعالى {والمقيمين الصلاة} [النساء: 162]. والذم كقوله تعالى {لمعونين أينما تقفوا} [الأحزاب: 61]. فالنصب على تباعد الكلام، ومن شأن العرب أن تغير الإعراب، إذا تباعد الكلام وبغذ النسق. "الصَّابِرِينَ منصوباً على الاختصاص والمدح، لإظهار الفضل و الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال. وقرئ: والصابرون. وقرئ. والموفين، والصابرين." (18). "والصَّابِرِينَ نصب على المدح أو على إضمار فعل، وهذا مهيع في تكرار النعوت" (19).

{والصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ} [البقرة: 177] "وموضعه موضع رفع ولم يقل: والصابرون؟ قيل له: قد قال بعض من تعسف في كلامه: إن هذا غلط الكاتب حين كتبوا مصحف الإمام والدليل على ذلك ما روي عن عثمان بن عفان- رضي الله عنه- أنه نظر في المصحف وقال: أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها وهكذا قال في سورة النساء {وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّلَاةَ} [النساء: 162] وفي سورة المائدة الآية: 69 {وَالصَّابِرُونَ}. لكن الجواب عند أهل العلم أن يقال: إنما صار نصباً للمدح والكلام يصير نصباً للمدح أو للذم" (20).

وقوله تعالى: {تَشْهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [آل عمران: 18] "قَانِمًا بِالْقِسْطِ مقيماً للعدل فيما يقسم من الأرزاق والأجال، وبثيب وبعاقب، وما يأمر به عباده من إنصاف بعضهم لبعض والعمل على السوية فيما بينهم. وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه كقوله: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} [البقرة: 91]. فإن قلت: لم جاز إفراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه؟ ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكباً لم يجز؟ قال الزمخشري: ولو قلت: جاءني زيد وهند راكباً جاز لتميزه بالذكر، أو على المدح" (21).

وقوله تعالى: {لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا} [النساء: 162] "قراءة (والمقيمين) (بالياء) النصب على القطع المفيد للمدح" (22).

وفي قوله تعالى: {إِنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكَبِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: 55] "لم يكن في الكلام أصل وتبع وفي قراءة عبد الله: إنما مولاكم. فإن قلت: الَّذِينَ يُقِيمُونَ ما محله؟ قلت: الرفع على البديل من الذين آمنوا، أو على: هم الذين يقيمون. أو النصب على المدح. وفيه تمييز للخلص من الذين آمنوا نفاقاً، أو واطأت قلوبهم ألسنتهم إلا أنهم مفرطون في العمل وهم راكعون الواو فيه للحال، أي يعملون ذلك في حال الركوع وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله إذا صلوا وإذا زكوا." (23).

وقوله تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [الأعراف: 158]، فقوله: {إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً} "قيل: بعث كل رسول إلى قومه خاصة وبعث محمد صلى الله عليه وسلم إلى كافة الإنس وكافة الجن. وجميعاً: نصب على الحال من إليكم. فإن قلت: الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ما محله؟ قال الزمخشري: الأحسن أن يكون منتصباً بإضمار أعني، وهو الذي يسمى النصب على المدح" (24).

ثانيا : النصب على الذم

وفي قوله تعالى: {وامرأته حمالة الحطب} [المسد: 4] قال سيبويه: "لم يجعل الحمالة خيرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكُر حمالة الحطب، شتما لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره" (25).

قال الفراء في معاني القرآن: "وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعا لأنها نكرة ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم، كما قال صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين سمعها الكسائي من العرب" (26). قال الأخفش في معاني القرآن: "وتصلى امرأته حمالة الحطب" و {حمالة الحطب} من صفتها. ونصب بعضهم {حمالة الحطب} على الذم كأنه قال "ذكرتها حمالة الحطب" (27).

"والعرب تنصب الكلام على المدح والذم، إذا طال الكلام في الشيء الواحد، وقالوا فيمن قرأ {حمالة الحطب} [المسد: 4] بنصب {حمالة}: إنه نصب على الذم" (28).

"وقرأ عاصم حمالة الحطب بالنصب على الذم، كأنها اشتهرت بذلك، فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص" (29).

3- أسلوب النصب على الاختصاص

ومنه قوله تعالى: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلَاهَا} [المائدة: 24] "وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلَاهَا} [المائدة: 24] "فـ" {الذين} محله الجر على أنه صفة للمستضعفين أو لما في حيز البيان أو النصب على الاختصاص" (30).

وقوله تعالى: {يَشْرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَاباً أَلِيماً * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَلْيَبْغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً} [النساء: 139-138] "وموقع (الذين يتخذون) إما أنها بدل أو عطف بيان من المنافقين المذكورين في الأولى، وإما أنها في موضع النصب على الاختصاص، ويكون المعنى على هذا: أخص الذين يتخذون" (31).

وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِراراً وَكُفراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجاً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيُخْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} [التوبة: 107] "فإن قلت: والذين اتخذوا ما محله من الإعراب؟ قال الزمخشري: محله النصب على الاختصاص. كقوله المقيمين الصلاة وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، معناه: وفي من وصفنا الذين اتخذوا كقوله والسارق والسارقة، فإن قلت: بم يتصل قوله من قبل؟ قلت (باتخذوا) أي: اتخذوا مسجداً من قبل أن يوافق هؤلاء بالتخلف إن أردنا ما أردنا ببناء هذا المسجد إلا الخصلة الحسنى أو الإرادة الحسنى، وهي الصلاة" (32).

وقوله تعالى: {وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقُ رَبِّكَ حَيْثُ وَابَّقَى} [طه: 131] "فإن قلت: علام انتصب زهرة؟ قلت: على أحد أربعة أوجه: على الذم وهو النصب على الاختصاص. وعلى تضمين متعنا معنى أعطينا وحولنا، وكونه مفعولاً ثانياً له. وعلى إبداله من محل الجار والمجرور. وعلى إبداله من أزواج، على تقدير ذوى زهرة" (33).

وقوله تعالى: {أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْوَارِثِينَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [المؤمنون: 11-10] فـ"محل {الذين} إما الرفع على الوصف لقوله: {الوارثون}، أو على: هم، أو النصب على الاختصاص والمدح" (34).

ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ يُخَشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا} [الفرقان: 34] فموضع {الذين يخشرون} النصب على الاختصاص، وبيان عاقبة أمرهم بعد هذا الذي يثيرونه حول الحجة الكبرى للرسالة الخالدة

إلى يوم القيامة، وقد عبر سبحانه عن حشرهم يوم القيامة بصورة تجعل القارئ يدرك منها مقدار المهانة التي تلحقهم يوم الحشر" (35).

وقوله تعالى: { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْأَخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ } [سبأ:1] "قوله: الحمد لله تعريف الحمد، مع لام الاختصاص: مشعران باختصاص جميع أفراد الحمد بالله سبحانه على ما تقدم تحقيقه في فاتحة الكتاب، والموصول في محل جر على النعت، أو البدل، أو النصب على الاختصاص، أو الرفع على تقدير مبتدأ" (36).

وقوله تعالى: { إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ } [الجن:3] "أما النصب على الاختصاص والرفع بإضمار هي فوجه آخر زاده من تصرفه وتقدير الكلام على العطف على عاملين" (37).

وقوله تعالى: { فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ * وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ } [الرحمن:12]: "قرأ ابن عامر بنصب الثلاثة الأسماء" (38). وفيه ثلاثة أوجه: النصب على الاختصاص، أي: وأخض الحبَّ والريحان قاله الزمخشري. " (39).

وقوله تعالى: { كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى * نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى } [المعارج: 16] "قرأ حفص عن عاصم «نزاعة» بالنصب على الحال، من «لظى» وهي حال مؤكدة، لأن «لظى» وهي النار الشديدة اللهب لا تكون إلا نَزَاعَةً للشوى الذي هو: «جلدة الرأس» (40) وقال أبو علي الفارسي: حملة على الحال بعيد ليس في الكلام ما يعمل في الحال، وقال ابن خالويه: والحجة لمن نصب على القطع، ومعناه: أَنْ «لظى» معرفة و «نزاعة» نكرة، وهما جنسان، فلما لم تتبع النكرة المعرفة في النعت قطعت منها فنصبت (41) وقيل: العامل فيها ما دل عليه الكلام من معنى التلطي، أو النصب على الاختصاص" (42).

المطلب الثالث: مآخذ العلماء حول النصب على القطع بوصفه لحنًا في اللغة:

أولاً: مآخذ العلماء حول النصب على القطع

إنَّ من الثُّبُه اللُّغوية التي تعلق بها أصحاب تضعيف النصب على القطع هي:

ما جاء في قوله تعالى في آية البر: {والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء} [البقرة:177] والشبيهة التي تعلقوا بها هنا تقول: الصواب أن يقول: (والصابرون) بالرفع، لأنه معطوف على قوله {والموفون بعدهم} والمعطوف على المعطوف يأخذ حكمه، رفعًا ونصبًا وجرًا، "وأما ما تعلقوا به من «حديث عائشة» رضى الله عنها في غلط الكاتب، و «حديث عثمان» رضى الله عنه: أرى فيه لحنًا فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها، فقالوا: في قوله سبحانه: {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه:63] وهي لغة بلحرت بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يديه، وركبت علاه على أن القراء قد اختلفوا في قراءة هذا الحرف: فقراه «أبو عمرو بن العلاء»، و «عيسى بن عمر»: «إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ» وذهبوا إلى أنه غلط من الكاتب كما قالت "عائشة" رضى الله عنها وكان «عاصم الجحدري» يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصحفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ: «إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ»، وقرأ: «والمقيمون الصلاة»، وقرأ: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ. كان يقرأ أيضا في سورة البقرة: «والصابرون في البأساء والضراء» ويكتبها: "الصابرين وإنما فرق بين القراءة والكتاب؛ لقول «عثمان» رحمه الله: «أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها» فأقامه بلسانه، وترك الرسم على حاله" (43).

وفي قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} [الفتح:2-4]، "فضعفوا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطي القطع، وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه، لا يلبق ولا يتصف بها سواه، ولا شك أن هذا الضرب قليل جدا فكذلك لم يفصح سيبويه باشتراطه، فإذا كانت

الصفة ممن لا يشارك فيها الموصوف غيره وكانت مختصة بمن جرت عليه فالوجه فيها الإتيان ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره فلذلك لم يقطع وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة" (44).

وفي قوله تعالى: { هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا } [الكهف:44] ما ذهب إليه ابن برهان من تخريج هذه الآية " على أن (هنالك) ظرف منصوب على الحال فهو خلاف ما جامع الكوفيون والبصريون، وإجازة الكوفيين "قائلاً في الدار أنت" إنما هو لأنهم زعموا أن النصب على القطع، وعمل فيها النصب عندهم الحديث والمحدث عنه كلاهما، وهو مع ذلك لم يسمع من لسان العرب، فهو تركيب فاسد" (45). وفي قوله تعالى: { حم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّولِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ } [غافر:1-3] "لما كان وصفه تعالى بـ { غافر الذنب } وما بعده لا يليق بغيره لم يكن فيه إلا الإتيان، والإتيان لا يكون إلا بعد القطع، ويلزم الإتيان في الكل وهذا مع تكرار الصفات وذلك من مسوغات القطع على صفة ما، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة. وأما الإتيان فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير فهذا هو السماع وله وجه في القياس وهو شبيه بالوارد في سورة والنجم في قوله تعالى: { وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا } [النجم:43-44] ثم قال بعد: { وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى * وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى } [النجم:48-49] فورد في هذه الجملة الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها ليتحدد بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار وكان الكلام في قوة أن لو قيل: " وأنه هو لا غيره " ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: { وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّوحَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى } [النجم:45]؛ لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد لا حقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء بخلاف الإحياء والإماتة فيما حكاه الله تعالى عن نمرود قلت: وما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: { التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } [التوبة:112]" (46).

وفي قوله تعالى: { عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِمَّا مَنَّكَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا } [التحریم:5] ومما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: { وَلَا تُطْعَمَ كُلُّ خَلْفٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ } [القلم:10-11] الآية قد جرت كلها على ما قبلها بالإتيان ولم يجئ فيها القطع" (47).

إن الذين تكلموا على النصب على القطع وعدوه لحنًا في اللغة جُلبهم أو معظمهم اعتمدوا على حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: قالت: "حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ لَحْنِ الْقُرْآنِ: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ }، { وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ }، وَ { إِنَّ هَذَا لَسَاجِرَانِ }، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أختي، هَذَا عَمَلُ الْكُتَّابِ، أَخْطَأُوا فِي الْكِتَابِ" (48).

ثانيا : رد العلماء على هذا المأخذ:

قال الإمام الطبري في تفسيره " فلو كان ذلك خطأ من الكاتب، لكان الواجب أن يكون في كل المصحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه= بخلاف ما هو في مصحفنا. وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك، ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ. مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخطأ، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب. وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة، على ما هو به في الخط مرسوماً، أدلّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب" (49).

وقال الزجاج رحمه الله: "قال بعضهم: في كتاب الله أشياء ستصلحها العرب بألسنتها، وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جداً، لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهم أهل اللغة وهم القدوة ، وهم قريبو

العهد بالإسلام فكيف يتركون في كتاب الله شيئاً يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم وجمعوه- وهذا ساقط عمَّن لا يَعْلَمُ بَعْدَهُمْ وساقط عنم يَعْلَمُ، لأنهم يُقْتَدَى بهم فهذا مما لا ينبغي أن يُنسب إليهم رحمة الله عليهم.

والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب، كما قال عز وجل {تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}، وقال: {يَلِسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} (50).

العرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام؛ وعليه رد العلماء على من ضعف مسألة النصب على القطع وفيما يأتي بعض أقوال العلماء وردهم على هذا المأخذ:

ففي قوله تعالى: { وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ } [البقرة: 177] "نصب الصابرين على إيقاع الفعل عليهم. والوجه أن يكون نصبا على نية المدح لأنه من صفة شيء واحد. والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة، فيقولون: مررت برجلٍ جميلٍ وشابًا بعد، ومررت برجلٍ عاقلٍ وشرمًا طوالاً" (51).

{وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ} [البقرة: 177]، " فالموفون بعهدهم" يحتمل وجهين يحتمل أن يكون مدحا، ويكون التقدير: وهم الموفون بعهدهم فإذا كان كذلك، كان نصب الصابرين على وجهين أحدهما: العطف على ذوي القربى. والآخر: أن يكون على المدح بإضمار (أنكر). والوجه الآخر من رفع الموفون: أن يكون عطفًا على من آمن بالله، فإذا ارتفع بذلك كان نصب الصابرين على المدح لا غير، ولا يجوز أن ينصب بالعطف على ذوي القربى، لأن ذوي القربى في صلة من آمن بالله، لأن (أتى) معطوف على آمن، ولا يجوز أن يعطف الموفون على (من) إلا بعد تمام صلته فيصير (والصابرين) منقطعا عن الصلة، وأشد قول الخرنق في رفع المدح ونصبه " (52). وقد أجاب العلماء أيضاً على هذه الشبهة في قوله تعالى: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} [البقرة: 177]، "فالعرب تجعل المصادر صفات، فمجاز البر هاهنا: مجاز صفة لـ {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ}، وفي الكلام: ولكن البار من آمن بالله" (53).

"وأما {الصابرين} فنصب، وهو من نعت" من على وجه المدح. لأن من شأن العرب -إذا تطاولت صفة الواحد- الاعتراض بالمدح والذم بالنصب أحياناً، وبالرفع أحياناً" (54).

أما حديث أم المؤمنين عائشة وعثمان رضي الله عنه أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها» هو خير سنده فيه تخليط، ومتمته مضطرب، كما خرجه علماء الحديث منهم سعيد بن منصور في سننه، فقالوا عن الحديث: " فإما أن يكون الخطأ من هشام وهو الأقرب في سند الرواة، وإما أن تكون عائشة رضي الله عنها قد أخطأت في اجتهادها." وعليه لا يطعن بالضعيف على المتواتر خاصة أن حملة الوحي، أرباب الفصاحة، أمناء الأمة، صحابة رسول الله قد نقلوا إلينا القرآن وفيه تلكم الالفاظ دون اعتراض عليها، في دلالة قاطعة على عدم وقوع اللحن أصلاً. قال الإمام الداني: هذا الخير لا تقوم عندنا بمثله حجة ولا يصح به دليل. (55)

المطلب الرابع: بعض الصور البيانية في أسلوب النصب على القطع:

" الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذي أوضحناه للتابع- إلى الإعراب الآخر الذي أوضحناه هنا أيضاً، فغرض بلاغي، هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً، لرفعة شأنه، أو حقارة منزلته" (56). فاللفظ المقطوع، فيه مزيد عناية واهتمام. والأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب الله، لذا سنكتفي ببعض الصور التي تبرز هذا الاهتمام .

ففي قوله تعالى: {بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنيفًا} [البقرة:135] النصب، لأن فيه ضمير فعل، وفيه دلالة كان مجازه بل اتبعوا ملة إبراهيم، أو: عليكم ملة إبراهيم.

" بل ملة إبراهيم الحنيف، هذا هو أصل الكلام؛ فلما نكره، لم يمكن اتباعه إياه، فنصبه على القطع. أما الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة، فغير جائز، سواء كان جزءا مما أضيف إليه، أو كالجاء، أو غير ذلك" (57).

وفي "حنيفا" مدح ظاهر لإبراهيم عليه السلام في صفة الحنيفية، فالله تعالى مدح خليله بهذه الصفة وأراد من عباده المؤمنين أن يكونوا على مثل صفته، فقال: {حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ} [الحج:31] ، وقال {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ..} [الآية:5] قال مجاهد حنفاء أي متبعين، والحنيفية عنده هو اتباع الحق وعند غيره هو الميل عن الأديان كلها إلى دين الإسلام(58) وقد حصل النصب في هذه الصفة؛ لتفردا بمزيد فضل خاصة أنّ السياق يتحدث عن الشرك والعباد بالاله.

وقوله عزّ وجل: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الصافات:182-180] فزه سبحانه نفسه عما أضاف إليه المشركون من الصاحبة والولد (رب العزة) على البذل ويجوز النصب على المدح والرفع بمعنى هو رب العزة. وفي القطع مزية بيان وتنبيه على ملازمة التسبيح والتنزيه لله تعالى كما أن فيها معنى زائدا؛ لأن القطع جاء بالمصدر فكلمة: "سبحان" مصدر منصوب، لأنه مفعول مطلق للفعل: "أسبح"، ثم حذف الفعل وجوبا؛ استغناء عنه بوجود المصدر الذي يؤدي معناه، وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى سبحان الله فقال هو تنزيه الله عن كل سوء (59).

وفي قوله تعالى: { وَالْمُؤْفِقُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ } [البقرة:177] فيما بينهم وبين الله عز وجل وفيما بينهم وبين الناس {إذا عاهدوا} ودلالته إذا وعدوا أنجزوا، وإذا حلفوا ونذروا أوفوا، وإذا عاهدوا أوفوا، وإذا قالوا صدقوا، {والصابرين} في نصبتها على تطاول الكلام ومن شأن العرب أن تغير الإعراب إذا طال الكلام والنسق، ومثله في سورة النساء {والمقيمين الصلاة} (النساء: 162)، وقيل دلالاته أعني الصابرين.

وفي قوله تعالى: {إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة:55] النصب على المدح كما نص عليه سيوييه. وفيه دلالة تمييز للخالص من الذين آمنوا نفاقا، أو واطأت قلوبهم ألسنتهم إلا أنهم مغرطون في العمل وهم راعون الواو فيه للحال، أي يعملون ذلك في حال الركوع وهو الخشوع والتواضع لله إذا صلوا وإذا زكوا.

أي وأمدح المقيمين للصلاة، وقد خصت إقامة الصلاة بالمدح في هذا السياق؛ لبيان فضيلتها، ولأنها تترجم عن حال صاحبها ، فلم يقل البيان القرآني والمصلين، وإنما المقيمين الصلاة، لتأكيد وصلتهم بالخالق، فمن أقامها فقد أتى على كل وصف جاء في السياق، فيكون المعنى أنهم مستنون ممن أعد لهم العذاب الأليم، على معنى أن الله قد سبق في علمه بأن مقيم الصلاة بجميع حدودها لا يموت كما يموت كافر، بل تناله بركتها، فيسلم ؛ وهذا أعظم مدح لها ، ولما كان الرجوع بما بعدها الى الاسلوب الماضي أبين في مدحها؛ قال (والمؤتون الزكاة)(60).

فلا فلاح لغير المقيم عليها، قال تعالى (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) ، وقال (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى). ومدحهم في بداية البقرة فقال(ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون).. الآية الى أن قال: {أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون} [البقرة:5]

وفي قوله تعالى: {إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا} [الأعراف: 158]، بعث الله كل رسول إلى قومه خاصة وبعث محمد صلى الله عليه وسلم إلى كافة الإنس وكافة الجن. وجميعاً: نصب على الحال من إليكم. ودلالته الأذي له مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ محلّه يكون منتصباً بإضمار أعنى، وهو نصب على المدح(61).

وأسلوب النصب على القطع تنبيه السامع على ما تريد من مدح أو ذم أو ترخم، وشد الأسماع، و قرع الأذهان للمعنى المخصوص المراد، وفيه شبه من أسلوب الالتفات في الخطاب بجامع تنبيه السامع وتنشيط ذهنه للمعنى المصاحب للفظ المنصوب على القطع، زيادة على أداءه المعنى الجديد بصورة أقوى منها في حالة عدم القطع.

الخاتمة وأهم النتائج:

- أسلوب النصب على القطع أسلوب واسع استخدمه العرب في كلامهم وعرفوه، ولا مطعن فيه من جهة الإعراب.
- إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة، فإنه يجوز دائماً في الثاني والثالث -إن وجد- "القطع" وهو المخالفة للأول في حركته الإعرابية، والانفصال عنها إلى ما يخالفها في الرفع، أو النصب، بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول، فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب.
- النصب على القطع هو الاسم المنصوب على القطع مفرد - ليس جملة - نكرة، يأتي بعد كلام تام يصلح فيه الاستئناف ويصلح أن يكون هذا المقطوع نعنا لما قبله إذا لم يكن ضميراً.
- جاء هذا المصطلح تارةً باسم مصطلح أسلوب النصب على القطع، وجاء تارةً أخرى باسم أسلوب النصب على المدح والذم، وجاء تارةً أخرى باسم أسلوب النصب على الاختصاص.
- إذا أراد العربي تنبيهك على ما يريد من مدح أو ذم أو ترخم، خالف ما اعتيد من طرائق التعبير الشائعة المألوفة، فقطع النعت عن المنعوت، فلم يتبعه في الإعراب. فإذا كان المنعوت مرفوعاً أتى بالنعت منصوباً.
- سبب قطع النعت عن الوصفية فهو عائدٌ لأمر بلاغيٍّ خاص، حتى يُؤدّي المعنى الجديد بصورة أقوى منها في حالة عدم القطع. وتتمثل هذه الصورة في إظهار المدح أو الذم أو الترخّم.
- العرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام.
- من شأن العرب -إذا تطاولت صفةً الواحد- الاعتراضُ بالمدح والذم بالنصب أحياناً.
- إن هذا الأسلوب في التعبير له دلالات عظيمة بيانية فهو مشابه لإسلوب الالتفات بجامع تنبيه ذهن السامع وتنشيطه؛ وذلك لتغيير الأسلوب من حيث الإعراب للقطع، وتغيّر الخطاب بالنسبة للإلتفات.

المصادر والمراجع:

1. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418هـ-1997م
2. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: 885هـ) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

3. ابن الأحنف. أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي اليمني، البستان في إعراب مشكلات القرآن - من الأنبياء إلى آخره، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، الطبعة: الأولى، 1439 هـ - 2018 م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
4. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى - 1422 هـ، دار الكتب العلمية -- بيروت.
5. الأخفش. أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
6. الأندلسي. أبو داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الطبعة: بلا، عام النشر: 1423 هـ - 2002 م، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة.
7. الأندلسي. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى - 1422 هـ، دار الكتب العلمية -- بيروت.
8. التكريتي، ضحى محمد صالح، التفسير والتأويل في معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ت311هـ، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، إشراف أ.د. خليل إبراهيم السامرائي، 2001م/1421هـ.
9. الثعلبي. أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أشرف على إخرجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (21) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (ص15)، أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015 م، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية.
10. ابن الجزري. شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، ط: بلا، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
11. ابن جني. أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، دار الكتب العلمية -- بيروت.
12. أبو حفص. سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
13. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، مؤسسة الرسالة.
14. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هنداوي، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1434 هـ / 1997 - 2013 م، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا -- الرياض.
15. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الطبعة: 1420 هـ، دار الفكر -- بيروت.
16. ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق، 1401 هـ، ج1/352.
17. الزجاج. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، عالم الكتب -- بيروت،

18. الزركشي. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه)، ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات.
19. ابن زكريا. أحمد بن فارس القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، عام النشر: 1399 هـ - 1979 م، دار الفكر -- بيروت.
20. الزمخشري. جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنها الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت683)، وتخرّج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، دار الكتاب العربي -- بيروت.
21. أبو زهرة. محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفاسير، ط: بلا، دار الفكر العربي.
22. السخاوي. أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين المصري الشافعي، تفسير القرآن العظيم تحقيق وتعليق: د موسى علي موسى مسعود، د أشرف محمد بن عبد الله القصاص، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م، دار النشر للجامعات.
23. أبو السعود. العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ط: بلا، دار إحياء التراث العربي -- بيروت.
24. سعيد بن منصور. سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، دار الصميعة للنشر والتوزيع.
25. السمرقندي. أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم.
26. السيرافي. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة: الأولى، 2008 م، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان.
27. سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، مكتبة الخانجي القاهرة.
28. أبو شامة. أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت665هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمان، ط: بلا، دار الكتب العلمية.
29. الشوكاني. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، فتح القدير، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت.
30. الطبري. أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصورة من تحقيق محمود محمد شاكر، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة.
31. ابن عاشور. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، سنة النشر: 1984 هـ، الدار التونسية للنشر.
32. أبو عبيدة. معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سزكين، الطبعة: 1381 هـ، مكتبة الخانجي -- القاهرة.
33. عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، التاريخ: بلا.
34. الفارسي، أبو علي (ت377هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاب راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993 م.

35. الفراهيدي. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط: بلا، دار ومكتبة الهلال.
36. القرطبي. أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م دار الكتب المصرية -- القاهرة.
37. محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، دار الجيل -- بيروت.
38. ابن منظور. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة: الأولى، تاريخ: بلا، دار المصرية للتأليف والترجمة -- مصر.
39. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة: الثالثة -- 1414، هـ، دار صادر -- بيروت.
40. المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية. النسفي. نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد الحنفي، التيسير في التفسير، المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، الطبعة: الأولى، 1440 هـ - 2019 م، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول -- تركيا.
- (1) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، البغدادي، عبدالقادر عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418هـ-1997م، ج5/41.
- (2) ينظر المطلب الثالث من البحث: مأخذ العلماء حول النصب على القطع بوصفه لاحقاً في اللغة والردّ عليه ص 16.
- (3) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (مع الكتاب حاشية) (الانتصاف فيما تضمنها الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت 683)، وتخرّيج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، دار الكتاب العربي -- بيروت، ج 1/ 590.
- (4) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (المتوفى : 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، سنة النشر: 1984هـ، دار التونسية للنشر -- تونس، ج 2/ 134.
- (5) محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة: الثالثة -- 1414، هـ، دار صادر -- بيروت، ج 1/ 473.
- (6) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت 170هـ)، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط: بلا، دار ومكتبة الهلال، باب الصاد والنون والباء، 7/135.
- (7) ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، عام النشر: 1399 هـ - 1979 م، دار الفكر -- بيروت، باب القاف والطاء وما يتلثهما، ج 5/ 101.
- (8) القرطبي. أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م دار الكتب المصرية -- القاهرة، ج 1/ 162.
- (9) عباس حسن (ت 1398هـ)، النحو الوافي، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، التاريخ: بلا، (دار المعارف)، ج 1/ 320، (بتصرف). (9)

- (10) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت 207هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة: الأولى، تاريخ: بلا، دار المصرية للتأليف والترجمة -- مصر، ج1/ 82.
- (11) أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ)، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سزكين، الطبعة: 1381هـ، مكتبة الخانجي -- القاهرة، ج1/ 57.
- (12) السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين المصري الشافعي (ت 643 هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق وتعليق: د موسى علي موسى مسعود، د أشرف محمد بن عبد الله القصاص، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م، (دار النشر للجامعات)، ج1/ 272.
- (13) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم (ت 427 هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (21) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (ص15)، أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبا ماجستير) لعدد من الباحثين، الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015 م، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ج4/ 452.
- (14) النسفي، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد الحنفي (461- 537 هـ)، التيسير في التفسير، المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، الطبعة: الأولى، 1440 هـ - 2019 م، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول -- تركيا، ج3/ 498.
- (15) ابن الأحنف، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف اليميني (ت 717 هـ)، البستان في إعراب مشكلات القرآن - من الأنبياء إلى آخره، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، الطبعة: الأولى، 1439 هـ - 2018 م، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، ج1/ 440.
- الفراء، معاني القرآن، ج2/ 260. (16)
(المصدر السابق، ج3/1117)
المصدر السابق، ج1/ 220. (18)
- (19) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى - 1422 هـ، دار الكتب العلمية -- بيروت، ج1/ 244.
- (20) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت 373هـ)، بحر العلوم، ج1/ 117.
- (21) الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري (ت 215هـ)، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1/ 213.
- (22) أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت 496هـ)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الطبعة: بلا، عام النشر: 1423هـ - 2002 م، (مجمع الملك فهد - المدينة المنورة)، ج2/ 428.
- (23) الزمخشري، الكشاف، ج1/ 649.
- المصدر السابق، ج2/ 167. (24)
- (25) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت 180هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، مكتبة الخانجي القاهرة، ج2/ 70.
- (26) الفراء، معاني القرآن، ج3/ 298.

- (27) الأخفش، معاني القرآن، ج2/ 588.
- (28) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ج3/ 210.
- (29) القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م دار الكتب المصرية -- القاهرة، ج20/ 240.
- (30) أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت 982هـ)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ط: بلا، دار إحياء التراث العربي -- بيروت، ج2/ 202.
- (31) أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد (ت 1394هـ)، زهرة التفاسير، ط: بلا، دار الفكر العربي، ج4/ 1909.
- (32) الزمخشري، الكشاف، ج2/ 310.
- الزمخشري، الكشاف، ج3/ 98. (33)
- (34) المنتجب الهمداني (ت 643 هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ج4/ 584.
- أبو زهرة، زهرة التفاسير، ج10/ 5277. (35)
- (36) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليماني (ت 1250هـ)، فتح القدير، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ج4/ 357.
- (37) أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت 665هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمان، ط: بلا، دار الكتب العلمية، ص684.
- (38) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت : 833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (ت 1380 هـ)، ط: بلا، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، ج2/ 380.
- (39) الكشاف، ج4/445.
- (40) محمد سالم محيسن (ت 1422هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، دار الجيل -- بيروت، ج3/ 299.
- (41) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، الحجة في القراءات السبع، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق، 1401 هـ، ج1/352؛ الفارسي، أبو علي (ت 377هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاب راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م، ج6/319.
- (42) الشوكاني، فتح القدير، ج5/ 348.
- (43) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، دار الكتب العلمية -- بيروت، ج1/40.

- (44) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، (دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركائه)، ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات)، ج2/450.
- (45) أبو حيان الأندلسي (ت:745هـ)، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هندراوي، الطبعة: الأولى، 1418 - 1434 هـ / 1997 - 2013 م، (دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا -- الرياض)، ج2/122.
- (46) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ح2/450.
- (47) المصدر السابق، ج2/451.
- (48) مأخذ الحديث: "سنل الإمام أحمد عن حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، الإمام أحمد بن حنبل (164-241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، مؤسسة الرسالة، ج40/225. - وقال سعيد بن منصور في سننه "سنده ظاهر الصحة، ومنته منكر، وليس الخطأ فيه من أبي معاوية؛ لأنه قد توبع، فيحتمل أن يكون الخطأ من هشام بن عروة؛ فإن الذي حَدَّث بهذا الحديث عنه من أهل العراق، وهما: أبو معاوية هنا، وعلي بن مُسهر"، سنن سعيد بن منصور (ت 227 هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ح/769، ج4/1510.
- (49) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصورة من تحقيق محمود محمد شاكر، توزيع: دار التريبية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: 1، 7780-16، الطبعة: بلا، ج9/398.
- (50) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، عالم الكتب -- بيروت، ج2/131. وينظر: التكريتي، ضحى محمد صالح، التفسير والتأويل في معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ت311هـ، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد 2001م، ص: 28 وما بعدها.
- (51) الفراء، معاني القرآن، ج1/108.
- (52) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة: الأولى، 2008 م، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ج2/396.
- (53) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1/65.
- (54) الطبري، تفسير الطبري، ج3/353.
- (55) ينظر: تخريج الحديث في بداية المطلب الرابع.
- عباس حسن، النحو الوافي، ج1/320. (56)
- (57) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الطبعة: الأولى، 1420هـ، دار الفكر -- بيروت، ج1/646.
- (58) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، ج3/425؛ الواحدي، التفسير الوسيط، ج15/386.
- (59) ينظر: النحاس، معاني القرآن، ج6/70.

ينظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: 885هـ) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (60) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج6/193.

(61) الزمخشري، الكشاف، ج2/167.